DEAN

UNIVERSITY LIERARIES

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة الرياض

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. .... : الـرقم   Date .... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٤٥٤ ف ١٤/٩٠٢٦

العنوان: (رسالة في الحج)

المؤلف: لم يسم المؤلف

تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٩ ق ... ٢٢٥ × ١٧ سم

[illegible]: ٢١٢

ر

٢١٢
ر

(رسالة في البسملة) ، كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٩ ق ٢٣ س ١٧ × ٢٢ سم

٤٤٥٤ نسخة حسنة ، خطها معتاد ، ناقصة الأول والآخـــــر .

١ـ التفسير ، القرآن الكريم وعلومه أ ـ تاريخ النســــــخ .

فيه ان يكون له ما يجري مجرى العلم الوضعي مما غلب عليه وفي
عدم تطرق احتمال الشركة اليه فاندفع الثالث لان افادة لا اله الا الله
التوحيد لا تتوقف على كون الجلالة علما وضعيا لذاته المخصوصة
بل يكفي فيها ان لا يتطرق اليها احتمال الشركة سوا كان علما وضعيا
لذاته المخصوصة او من الاعلام الغالبة المختصة بها كذا في حواشي
الشيخ زاده **اقول** يندفع ايضا بالغلبة الاعتراض عليه بالامر الثاني
من الامرين المعترض بهما على القول الثالث الاتي كما اندفع الاول منهما
ولا يخفى ان المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوي صار علما
بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في اصله وسياق التمثيل به
في كلام الشيرواني ايضا فهو انما ينكر كونه علما وضعيا فقوله وصار
كالعلم اي الوضعي كما في كلام الشيخ زاده وقوله مثل الثريا والصعق
قال الشيرواني في حواشيه يحتمل الرجوع الى كونه وصفا في الاصل ثم
غلب فالمعنى كما انهما وصفان في الاصل ثم صارا علمين بالغلبة وان كانت
الغلبة فيهما تحقيقية فقد استعملا اولا في غير ما غلبا عليه وفي الله
تقديرية اذ لم يستعمل الا فيه تعالى ويحتمل الرجوع الى قوله كالعلم
بيانا له او بدلا منه فالمعنى صار كالثريا والصعق في صيرورته علما بالغلبة
وان افترقا والثريا تصغير ثروى مونث ثروان اي ذي ثروة اي غنى ثم
صار علما للنجم المعروف لكثرة كواكبه قيل ستة وقيل سبعة والصعق
هو الذي اصابته الصاعقة ثم صار علما لخويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب
حين اصابته الصاعقة انه روي ان خويلدا كان يطعم الناس بتهامة
فعصفت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب في اجفانه فشتمها فرمي
بصاعقة فقتلته كذا في حواشي الشيخ زاده وفيها ان الغلبة في الثريا
تقديرية كالغلبة في لفظ الجلالة وهو خلاف ما مر عن الشيرواني ثم

استدل البيضاوي على مختاره بثلاثة اوجه الاول ان ذاته من حيث
هو ذاته بلا اعتبار امر اخر معه حقيقي كالعلم والقدرة او غير حقيقي
ككونه معبودا وكونه رازقا غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه
بلفظ قال الشيخ زاده اي لا يمكن ان يكون مدلولا عليه بلفظ يوضع له
بخصوصه سواء كان الواضع هو الله او البشر اما الاول فلان في وضع (الحكمة فيه)
اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند اطلاق اللفظ وهو انما يتصور
في المعاني المعقولة للبشر واما الثاني فظاهر لان وضعه للمعنى فرع
تعقل المعنى اهـ الثاني ان الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما
افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات والارض معنى صحيحا قال
الشيخ زاده اي ان الظاهر تعلق قوله في السموات بلفظ الجلالة فلو لم
يكن وصفا في الاصل لما صح ان يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى
الفعل حينئذ اصلا اي لا في الاصل ولا في وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا
على تقدير حمله على ظاهره وان افاده على تقدير حمله على خلاف ظاهره
اي من الاوجه الاتية واما اذا كان وصفا في الاصل وان كان ذلك الاصل
مهجورا عند استعماله علما فيصح ان يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله
على معنى الفعل في الاصل فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فيهما اهـ
وخلاف الظاهر هو ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف اي المعبود
في السموات وفي الارض او حالا من سركم وجهركم وتكون جملة يعلم
خبرا ثانيا او هي الخبر والله بدل (من الضمير الذي هو المبتدا) ويكون الخطاب عاما للملائكة ايضا اذ لا سر
لغيرهم ولا جهر في السموات او خبرا ثانيا او اولا والله بدل ومعنى كونه
فيهما انه عالم بما فيهما على سبيل التمثيل بان يشبه حال العالم بما
فيهما بحال الكائن فيهما كما قيل بكل ذلك وقوله لما افاد معنى صحيحا
يقتضي ان ظاهره يفيد معنى فاسدا على تقدير مجرد ذاته المخصوص (والله اعلم)

وبينه

قوله الثاني ان الاسم الكريم الخ قال تلميذ المصنف
العلامة الشيخ يوسف سعيد الشنقيتي المالكي في رسالته
المسماة نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن
الاعراب ما نصه فان قلت ينافي كونه علما قوله
تعالى وهو الله في السموات وفي الارض فان الظاهر المتبادر
من الاية ان الظرف متعلق بلفظ الجلالة مع ان الجار
والمجرور لا يتعلقان بالعلم وانما يتعلقان بالوصف لاشتماله
على معنى الفعل كضارب ونحوه وان جعلنا الجار والمجرور
متعلقين بمحذوف كونا خاصا والتقدير وهو الله
معبود في السموات صح ذلك من جهة المعنى لكن يرد عليه
ان الخبر اذا كان كونا خاصا فيتعين ذكره ولا يجوز حذفه
نحو زيد جالس في الدار وان قلنا ان الجار والمجرور
متعلقان بمحذوف كونا عاما تقديره وهو الله كائن
في السموات وفي الارض فلا يصح لان معناه حينئذ ان
ذاته تعالى في السموات وفي الارض وهو فاسد لما فيه
من الحلول والتجسيم قلت اجيب عن ذلك بان
الله معناه المعبود في المعنى وهو المعبود في السموات
وفي الارض والعلم اذا اول بمشتق فيصح تعلق الجار
والمجرور به كقول الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامة
اي يجترئ علي فقوله تعالى وهو مبتدا والله خبره وفي السماء
متعلق به وجملة قوله يعلم سركم وجهركم في موضع
رفع خبر ثان واجيب ايضا بان قوله في السموات
ليس متعلقا بلفظ الجلالة بل هو متعلق بقوله يعلم
سركم وجهركم في السموات وفي الارض ويكون الخطاب
عاما للملائكة وغيرهم اذ لا سر ولا جهر في السموات
والارض لغيرهم انتهى بحروفه

وبينه الشيرواني بان المعنى ح ذاته تعالى في السموات وفي الارض وهو
فاسد لما فيه من الحلول والتجسيم اقول هذا خروج عن موضوع ظاهر
الاية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه على هذا بكون محذوف
وعليه يمكن دفع الفساد باعتبار التمثيل السابق فتنبه الثالث
ان معنى الاشتقاق وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى
والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له اي
فهو مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل الذي
لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم
وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع وان قلنا
الواضع هو الله تعالى وفي امكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا الواضع هم
بدليل وضع الاب علما لولده قبل رؤيته ولا يرد قولهم العلم ما وضع
لشيء بجميع مشخصاته لان المراد ملاحظتها بوجه مختص ولو اجمالا مع
ان في علم الحوادث كنه ذاته تعالى خلافا فالحكماء على انه ممتنع والمتكلمون
على انه ممكن غير واقع وبعض الصوفية على انه واقع بتصفية الباطن
كما في حاشية السيد على المطول وعن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم
لا يقتضي وصفيته لجواز ان يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى
الوضعي الخارج عنه المفهوم من اصل اشتقاقه او المشهور به مسماه
كما في قوله اسد علي وفي الحروب نعامة وهذا المعنى على الاول الالوهية
وعلى الثاني المالوهية والوصفية بصفات الكمال وعن الثالث بان
كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما يقتضيه ان لو وجب
كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس كذلك فان اسماء الزمان
والمكان والالة مشتقات وليست بصفات لدلالتها على ذوات معينة
بنوع تعيين واعترض على ما اختاره البيضاوي بانه اذا كان في الاصل وصفا

ثم عرض له معنى الاسمية بالغلبة لم يكن لله تعالى في اصل الوضع اي قبل
عروض الغلبة اسم تجرى عليه صفاته وهو ظاهر لزوما وفسادا واجيب
عنه بانه انما نشأ من عدم التفرقة بين الغلبة التحقيقية والتقديرية
ومن الغفلة عن اغنا التقديرية عن الوضع كذا في الشيخ زاده والشهاوي
وقيل انه اسم لمفهوم الواجب بذاته والمستحق للمعبودية وكل منهما كلي
انحصر في فرد فلا يكون علما اي بل هو اسم جنس ورد بامرين احدهما
اجماعهم على ان لا اله الا الله يفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لم يفده
لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرائن او الشرع
لانا نقول تفرقة اهل اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون
الاول توحيدا اي صريحا دون الثاني مع وجود القرائن دليل على انها
تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن فبطل الشق الاول ولو كانت الافادة
باعتبار الشرع دون اللغة لزم ان لا يحكم بالتوحيد بمجرده وهذا القول
مالم يعلم ان القائل على اصطلاح الشرع واللازم باطل فكذا الملزوم
الذي هو الثاني ثانيهما انه لو كان اسما للمفهوم الكلي لزم استثنا الشيء
من نفسه في كلمة التوحيد ان اريد باله فيها المعبود بحق والكذب
ان اريد بها مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان
يكون اله فيها بمعنى المعبود بحق والله علم وضع للفرد الموجود منه
اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بانه صار علما بالغلبة على
هذا الفرد المنحصر فيه الكلي اذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشهاوي
عن الخليل انه قال اطبق جميع الخلق على ان قولنا الله مخصوص به
تعالى اه اي اعم من ان يكون بطريق الوضع او بطريق الغلبة ثم
رايت للعلامة ابن قاسم في حواشيه على مختصر السعد ما يؤيده
حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه اي بالاصالة فلا ينافي انه على هذا

قد

قد يجعل علما بالغلبة اه وح يندفع عنه الايرادات المذكورات وعلى هذا وما
سبق في تفسير كلام البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة علما
باتفاق الاقوال الثلاثة الا ان علميته على القول الاول وضعية متاصلة وعلى
الاخيرين غلبية طارية والقول بانه علم بالغلبة التقديرية انما يتاتى
عليهما فلا يخرج قائلوه عن قائلهما اذ الغلبة كثرة استعمال اللفظ في
بعض افراد ما وضع له بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف الى ما
وضع له او بعض اخر الا بقرينة والتقديرية منها هي ما تكون بالنظر
للوضع فقط بان يقتضي الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من
غير ان يستعمل فيه بالفعل فيقدر انه استعمل فيه ثم غلب على غيره كما
في الدبران والعيوق واما التحقيقية فهي ما تكون بالنظر للاستعمال
ايضا بان يكون اللفظ استعمل بالفعل قبل الغلبة في غير ما غلب عليه
من افراد ما وضع له كما في النجم والكتاب واعلم ان وضع الجلالة
على القول الاول والثالث شخصي لكنه على الاول خاص لو على الثالث
عام الموضوع له خاص وعلى الثالث عام الموضوع له عام واما على الثاني
فنوعي عام الموضوع له عام كما هو شان جميع الصفات المشتقة
كالرحمن والرحيم فبان من هنا ومما اسلفته في اخر ثاني مباحث
الباء انه وجد في البسملة اقسام الوضع الشخصي الثلاثة الواقعة
واحد اقسام النوعي الثلاثة الواقعة فافهم وواضعه هو الله تعالى
اتفاقا على ما قاله الغنيمي تبعا للكمال بن الهمام حيث قال في تحريره
ان الخلاف في الواضع انما هو في اسماء الاجناس اما اسماء الله تعالى
والملائكة فالواضع لها هو الله اتفاقا واما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو
فالواضع لها البشر اتفاقا ونازع يس في دعواه الاتفاق على ان
الواضع لاسمائه تعالى هو فقال في دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من

قوله والتقديرية الخ قال في المفتاح البارع التفسير
والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل من ابتداء وضعه
في غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل
كالدبران والعيوق والله والثريا من هذا القبيل
اذ لم يستعملا في غير المعبود بالحق والكوكب المخصوص
اصلا لكن مقتضى القياس الاستعمال كما ان مقتضى القياس
ان يطلق كل واحد من الدبران على كل ما يوصف بالدبور
والعيوق لكن لم يرد الاستعمال بذلك لان العلم الغالب
ما كان جنسا ثم صار علما بالغلبة وقياس الجنس
ان يطلق على كل واحد من افراده والتحقيقية
عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا في معنى ثم يغلب على
اخر والصعق من هذا القبيل اه اي نحو صفة
مشبهة استعمل فيمن اصابته الصاعقة وهي نار
تسقط من السماء في رعد شديد ثم غلب على خويلد اه

قوله والتقديرية الخ العلم بالغلبة التقديرية لفظ عام لم يستعمل الا
في فرد من افراده والعلم بالغلبة التحقيقية لفظ عام غلب على
فرد بعد الاستعمال فيه وفي غيره بحيث صار لا يطلق على غير هذا
الفرد كالنجم فانه اسم للثريا وغيرها وكان يطلق على كل فرد
ثم غلب على الثريا فصار اذا قيل النجم لا يفهم منه الا الثريا
انتهى كذا افاده العلامة الشيخ محمد الغضالي في رسالته التي في اعراب
لا اله الا الله اه كاتبه

قوله كما في الدبران والعيوق الدبران فعلان بمعنى
الفاعل من الدبور وهو خمسة كواكب من الثور يقال انه
سنامه وهو من منازل القمر وهم يقولون انه يدبر
الثريا خاطبا لها والعيوق فيعول بمعنى الفاعل من
العوق وهو المنع اصله عيووق على فيعول وهو نجم
احمر في طرف المجرة الايمن يتلو الثريا لا يتقدم سمي
بذلك لانه من تخيلاتهم ان الدبران خطب الثريا وساق
اليها كواكب صغارا مهرا والعيوق بينهما يعوقه عنها
اه من المفتاح البارع التفسير

جواب القوم عن استشكال علميته بما مر فمن نقل القرطبي عن

المعتزلة ان الحق جل وعلا كان في الازل بلا اسم فلما خلق الخلق

وضعوا له الاسماء وهو نزاع في محله المبحث الثاني على القول بان

اسم الجلالة علم بالغلبة يجري فيه ما في العلم بالغلبة من

الخلاف في كونه منقولا او لا فقيل انه واسطة بين المنقول والمرتجل

لا منقول لعدم الوضع على ما غلب عليه ولا مرتجل لسبق استعماله

تحقيقيا او تقديريا في غير العلمية وقيل منقول بوضع تنزيلي حكمي

لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضعهم وفي حكمه كما في الايات

البينات وهذا هو الراجح واما على القول بانه علم بالوضع فاختلف ايضا

فيه فقيل انه منقول اي ماخوذ من اصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو

المراد بالمشتق في عبارة من عبر به لا ما يقابل الاعلام واسماء الاجناس من

الوصف كالضارب والمضروب لانه ذكر كونه اسما مشتقا في مقابلة كونه صفة

مشتقة انتهى ونسب هذا القول الى الجمهور غير واحد كالشيخ وافي

في حواشي البيضاوي وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع

ابتداء للذات المخصوصة واليه ذهب الخليل والزجاج واختاره الامام

ونسبه الى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابي حنيفة والشافعي

كما في حواشي البيضاوي وعلى انه منقول ماخوذ من اصل لا بعلمه الا الله

اي من باب قال فاصله لوه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم ادخل عليه ال اه امير

وقيل من لاه يلوه لوها اذا احتجب على ما في القاموس حيث قال منه في مادة

اي ولا شك انه محتجب لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار اه

لوه لاه الله الخلق خلقهم او احتجب على ما ذكره بعضهم وعليه مشيت

في رسالة لي صغيرة في البسملة والحمدلة وقيل من لاه يليه ليها اذا احتجب

او ارتفع كما في القاموس وفي حواشي الشهاب نقلا عن بعض كتب اللغة

لاه يليه ليها اذا احتجب ولاه يلوه لوها اذا ارتفع واصله على هذا مصدر

بوزن فعل بفتح الفا وسكون العين كما في الشنواني وكذا على ما قبله قلبت

الواو

قوله لا منقول ولا مرتجل قال المصنف في حواشي الاشموني اما الاول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له واما الثاني فلانه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق انه منقول بوضع تنزيلي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الايات البينات اه بحروفه

قوله واما على القول بانه علم بالوضع الخ عبارته في الرسالة الاخرى وعبارة شرح العلامة الامير عليها وعلى كل فاسم الجلالة اي العظمة لعظمته وعظمة مسماه وما علم بالوضع للذات تعالى وقولهم الواجب الوجود تعيين للموضوع له لا جزء منه لانه موضوع للذات لا باعتبار صفة لكن لما كانت الصفات ليست غير الذات اي ليست منفكة عنها ولم يقيد وضعه باعتبار صفة بخصوصها وقع في كلام بعضهم انه جامع للذات والصفات او بالغلبة التقديرية لانه لم يستعمل بالفعل في غيره تعالى حتى تكون تحقيقية اما اصله المرف اعني الاله فغلبته تحقيقية واما اله منكر فلا غلبة فيه قال العلامة الشنواني ان قلت تعريف العلم بما وضع الخ لا يشمل العلم بالغلبة قلت الغلبة وضع حكمي وذهب ابن عصفور الى انه جار مجرى العلم وليس بعلم ذكره ذلك شيخنا في حاشية ابن عبد الحق مشتق كتب عليه اي ماخوذ من اصل بنوع تصرف انتهى وكانه دفع لتوهم منافات الاشتقاق للعلمية خصوصا بالوضع وسياتي في كلامه ما ذلك الاصل اولا او وصف كتب عليه عطف على علم انتهى ثم على القول بوصفيته لا بد من الاعتراف بعلميته في الذات الاقدس ايضا بل هو لم يستعمل في غيره اجماعا ويلزم من القول بوصفيته اشتقاقه ورجحه البيضاوي بان الذات من حيث انها ذات مجهولة لنا وانما نعلمها باعتبار وصفها لكونها مستحقة للعبادة ورد بان الواضع الله تعالى وقد يقال بنظر الى الدلالة عند الاستعمال وظاهر انه لا طريق لفهم الذات العلية من حيث نفسها الا ان يقال الوصف معرف للمعتبر في الوضع والاستعمال لانه هو المعتبر ورجحه ايضا بانه لو لم يكن وصفا لم يكن لظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض معنى واجيب بجواز تعلقه بمحذوف اي معبود في السموات الخ او بمعنى التسمية اي يسمى بهذا الاسم في السموات الخ او بما اشتهر به هذا الاسم من التعظيم كما يقال في حاتم وانا ابو النجم وسيبويه في عمرو ورد عليه بلزوم استثناء الشيء من نفسه في لا اله الا الله ان اريد بالاله المعبود بحق او الكذب ان اريد مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة وان لا تفيد هذه الجملة الشريفة التوحيد لان مفهوم المعبود بحق كلي ولا يرد هذا لحمله بعد الغلبة اه بحروفه

الواو او الياء على القول الثاني الفا تخفيفا او ادخلت عليها ال واد غمت

اللام في اللام وقد قرئ شاذا وهو الذي في السماء لاه وفي الارض لاه وقيل

من اله بمعنى الالاهة بكسر الهمزة والوهة والوهية بضمها فيهما

مع تشديد الياء الاخيرة اذا عبد فاله بمعنى مالوه ككتاب بمعنى مكتوب

وقيل من اله بكسر اللام من باب فرح وكذا في جميع ما ياتي كما في الشنواني

اي لتحير الالباب في عظمته سبحانه من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته فالعجز عن ادراكه ادراك اه

اذا تحير فاله بمعنى مالوه فيه وقيل من اله اذا فزع فاله بمعنى مالوه اليه

اي لولوع العارفين به حبا وفكرا وذكرا اه امير

وقيل من اله اذا ولع فاله بمعنى مالوه به وقيل من اله بالمكان اذا اقام به

اي لاحتياج ما سواه اليه اه

فاله بمعنى آلِهٍ كضارب اي دائم باق وقيل من اله اذا احتاج فاله بمعنى

اي لسكون قلوب المؤمنين له اه امير

مالوه اليه وقيل من اله اذا اسكن فاله بمعنى مالوه اليه وقيل من اله اذا

اي لانه تعالى يجير ولا يجار عليه اه

اجار فاله بمعنى آلِهٍ كضارب واصله على هذه الاقوال الثمانية اله كفعال

حذفت همزته على غير قياس كما قيل في ناس اصله اناس وعوض عنها

ال بدليل جواز قطع الهمزة بكثرة في قولك يا الله لانه بالنظر الى عوضية

ال وجزئيتها لوجوب سقوط همزة غير العوض درجا وان ما جاز وصلها

بقلة فيما ذكر نظرا الى اصل ال من تمحضها للتعريف وقيل ادخلت ال

بلا حذف ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام ثم حذفت وجعلت ال عوضا

عنها لتصير لازمة بعد ان لم تكن لازمة وسكنت اللام لادغامها في اللام

واعترض بان نقل الحركة الى مثل ما بعدها يوجب اجتماع مثلين

متحركين وبان تسكين المنقول اليه موجب لكون النقل عملا كلا عمل وبان

اجتماع المثلين انما يوجب الادغام اذا كان في كلمة وهو هنا في كلمتين

وبان ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة بمعزل عن القياس

لان حذفها لعلة فهي في تقدير الثبوت واجيب بان النقل الحركة الى مثل

ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام مغتفر

والا لما كانت عوضا عن الهمزة صارت بمنزلتها فهي كالجزء مع انها

قوله اذا فزع لانه يفزع من خوف ... اه امير

قوله فان قلت صرح مامر الخ عبارة الحلبي وممن ذهب الى ان لفظ الجلالة ليست كلمة مستقلة بل مفرعة عن اصل صاحب الكشاف وشارحوا كلامه وتبعهم المصنف حيث قال اصله الاله اى بحرف التعريف وهو ال وبالهمزة بعده بحركتها بالكسرة حذفت تخفيفا اى مع حركتها اعتباطا اى لغير علة تصريفية فيه التخفيف ولا نقلت حركتها لما قبلها ثم حذفت لان فيه كما قيل نقل الحركة الى كلمة اخرى لا الى حرف آخر من الكلمة ولقوله وعوض عنها اى عن تلك الهمزة حرف التعريف الذى هو ال فصار الله قال في الجلالة للتعريف بحسب الاصل وجوزوا ان تكون الهمزة حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها وان كان الى كلمة اخرى وجاز التعويض وادغام ما قبلها فيما بعدها باعتبار الصفة الاسم عن غيره كما امتاز مسماه عن سائر المسميات وقيل اصله اله منكرا واليه ذهب القاضي البيضاوي وعليه يتعين كون حذف الهمزة مع حركتها اعتباطا لعدم وجود ما تنقل اليه الحركة ويتضح تعويض حرف التعريف عنها واستدل في الكشاف على كون حرف التعريف عوضا عن الهمزة اى واسلا جزء عن معناه وهو التعريف بقطع همزته في النداء كما قولوا يا الله مع انها همزة وصل اى لانها لما انتجت مع اللام بمنزلة الحرف الاصلي عوملت معاملتها فصارت كالجزء من الكلمة فساغ دخول حرف النداء عليها وقطع همزتها ولو ابقيت على معناها لما ساغ دخول حرف النداء عليها فضلا عن قطع همزتها لان ما فيه ال المعرفة لا يجوز ادخال حرف النداء عليه لئلا يلزم

كالجزء مما بعدها ولو لم تجعل عوضا ولا مانع من جعل الادغام مع تقدير ثبوت الفاصل بين المثلين من خواص هذا الاسم الشريف وقيل حذفت الهمزة على غير قياس اذ حذفها القياسي بعد نقل حركتها واختاره السيد الجرجاني قال بدليل لزوم الادغام لان المحذوف اعتباطا كالمعدوم فالتقى المثلان بخلاف المحذوف لعلة تصريفية فكالثابت وقد علمت جوابه وقيل بل حذفت قياسا لانه اجتمع همزتان بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين فكانهما التقيا فحذفت الثانية تخفيفا لان الثقل جاء بها وادغمت اللام في اللام واختاره الرضي لا يقال لو عوضت ال من الهمزة لم يصح ان يقال الاله لان فيه الجمع بين العوض والمعوض لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع الجمع بين ال والهمزة بل هو اللفظ الذى قبل التعويض واما ما وقع فيه التعويض فلا همزة فيه وقيل من وله اذا فزع فاله بمعنى مالوه اليه وقيل من وله اذا طرب فاله بمعنى مالوه به وقيل من وله اذا تحير فاله بمعنى مالوه فيه واصله على هذه الثلاثة ولاه كفعال قلبت واوه همزة كقولهم اعاء واشاح فى وعاء وشاح وادخلت ال بعد الهمزة او قبله على مامر وضعف كونه من وله بكثرة الكلفة عليه وبجمعه على آلهة اذ لو كان اصله ولاها لجمع على اولهة لان التكسير يرد الحروف المنقلبة الى اصولها قيل وبانه لو كانت الهمزة منقلبة عن الواو لجاز النطق بها كما قالوا فى وعاء وشاح وارجح الاقوال انه من أَلَهَ اذا عَبَدَ واصله اله كفعال والذى رجحه على غيره كما قاله السعد التفتازاني كثرة دوران الاله فى الكلام واستعماله فى المعبود بحق واطلاقه على الله تعالى فان قلت[٤] صرح مامر ان اصل الله اله منكر وقد قال فى الكشاف والله اصله الاله قلت ال فى كلامه من الحكاية لا من المحكي للوفاق على زيادتها

اى لطرب اى الجوع اى الطرب اى فطنة من فرح او حزن اه امير

اجتماع اداتى تعريف على معرف واحد ونحو جائز عند البصريين ومن ثم علل سيبويه جواز نداء الجلالة بقوله لان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وصار معرفا بالعلمية فان قيل حيث كان علما كيف ساغ نداؤه مع انه لا يجوز نداء المعرف بالعلمية باقيا على علميته بل ينوى تنكيره وهذا مما لا يمكن فيه دعوى زوال العلمية بتقدير التنكير قلنا جاز ان يكون هذا مستثنى لامتياز هذا العلم عن بقية الاعلام جواز منع نداء المعرف بالعلمية باقيا على علميته ذهب المبرد والفارسي وخالفهما ابن السراج وتبعه ابن مالك وقالا يجوز نداء المعرف بالعلمية باقيا على علميته والممتنع انما هو اجتماع اداتى تعريف لا تعريفان فان قيل قطع الهمزة على انها بعض العوض واضح واما على ان العوض هو اللام فما وجهه اجيب بان الهمزة لما اجتلبت للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة فلما جعلت اللام عوضا عن حرف متحرك كان للهمزة مدخل ما فى التعويض فلذلك قطعت فى النداء فان قيل فى جعل ال او اللام عوضا عن الهمزة نظر لانها كانت موجودة قبل حذفها وتعويض الشيء الاتيان به ليكون عوضا اجيب بانه ليس المراد بالتعويض هنا حقيقة وهو ما ذكر بل اعتبار الشيء عوضا وقصد عوضيته فان قيل الهمزة فى التى اصلية ومع ذلك لم تنقطع فى النداء قال الشاعر فديتك يا التى تيمت قلبي اجيب بانه شاذ مخالف للقياس فلا يرد فان قيل فى قول المصنف اصله الاله الجمع بين العوض والمعوض اجيب بانه على تسليم ذلك اغتفر لبيان الاصل والتقدير والممتنع الجمع بينهما فى سعة الكلام ثم جعل اى ذلك الاصل الذى هو الاله بعد ما تقدم من الحذف والتعويض والادغام والتفخيم حتى صار الله علما للذات المخصوصة فلفظ الله هو لفظ الاله ولفظ اله بعينه غاية الامر انه حصل فيه تغيير وحينئذ يكون الحكم الواقع من بعض الائمة على لفظ الجلالة بانه لا يناسب كونه صفة وكون ال فيه معرفة انما هو باعتبار الاصل وتعبيره بجعل دون صار ربما يقتضى انه علم شخصي لا علم بالغلبة والمفهوم من كلام صاحب الكشاف وغيره انه علم بالغلبة لان اصله الذى هو الاله وضع للمعبود بالحق اى لهذا المفهوم واتفق انحصار هذا المفهوم فى الذات العلية فاستعمل فيها ولم يستعمل فى غيرها لعدم وجود معناه فى ذلك الغير فهو من الاعلام الغالبة غلبة تقديرية لكنها لم تنته الى حد التشخص بمعنى انه لو فرض وجود ذات موصوفة بما ذكر لساغ استعماله فيها لغة فهو بمثابة علم الجنس لحصول تعيين واختصاص له بحسب الاستعمال ثم تصرف فى الاصل بالحذف والتعويض والادغام والتفخيم لمزيد الاختصاص بالذات العلية فصار الله فهو علم على الذات بالغلبة التقديرية لكن الى انتهت الى حد التشخص بمعنى انه لو فرض وجود ذات موصوفة على بانها المعبود بالحق الذى هو معنى اصله لا يسوغ استعماله فيها لغة فهو بمثابة علم الشخص فقد علمت ان كلا من الاله والله علم بالغلبة التقديرية على الذات العلية لكنها انتهت فى الثانى الى حد التشخص ولم تنته فى الاول الى ذلك ومن ثم نكر صاحب الكشاف الحق فى الاول فقال معبود بحق وعرفه فى الثانى فقال المعبود بالحق واما اله فهو اسم لجنس المعبود بحق او باطل واستعمل فيهما ولم يغلب على واحد منهما وادعى الاسلام البلقيني انه مخصوص بالذات العلية ايضا قال واطلاقه على غيرها من تعنت الكفار قال بعضهم وهو حسن لكنه مخالف لكلامهم وعليه

وعليه يكون من الاعلام الغالبة بالغلبة التحقيقية فان قلت هذا التقدير يخالف قول الكشاف والله اصله الاله والاله من اسماء الاجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وكذا السنة على عام القحط واما الله بحذف الهمزة اى والادغام والتفخيم فمختص بالمعبود بالحق لا يطلق على غيره انتهى فان تشبيهه بالنجم يقتضى انه صار علما بالغلبة التحقيقية فقد استعمل فى غير الذات وتشبيهه بالسنة يقتضى انه لم يصر بالغلبة الى حد العلمية بل هو باق على كونه اسم جنس قلت لا مخالفة لانه يجوز ان يكون المراد بالاله اله فال من الحكاية لا من المحكي وقوله ثم غلب اى بعد تعريفه وصيرورته الاله وقوله على المعبود بحق اى على هذا المفهوم المنحصر خارجا فى الذات فهو علم على تلك الذات بالغلبة التقديرية ويكون تشبيهه بالنجم انما هو فى مجرد الغلبة لما تقرر ان غلبة النجم تحقيقية نعم تشبيهه بالسنة يبعد كونه علما بالغلبة ويقرب كونه اسم جنس لانها ليست علما على عام القحط الا ان يدعى ان التشبيه بذلك فى مجرد الغلبة ايضا والسيد رحمه الله تعالى اخذ بظاهر تشبيه الكشاف له بالنجم فجعل غلبة الاله تحقيقية لا تقديرية فقال الاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات العينية الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الحذف لم يطلق على غيره اصلا انتهى والسعد رحمه الله تعالى لم يجعل الاله علما بل جعله اسم جنس فقال الاله قبل الحذف والتعويض ليس من الاعلام الغالبة بل من اسماء الجنس كالرجل يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق اى على هذا المفهوم الكلي قال واشار صاحب الكشاف الى ان غلبة لفظ الله انتهت الى حد العلمية وغلبة الاله لم تنته الى حدها بقوله فى جانب لفظ الله المعبود بالحق بتعريف الحق وفى جانب الاله معبود بحق بتنكير الحق انتهى والسيد ادعى انه مجرد تفنن والجواب عنه بما قدمناه اولى اى من ان الاله بمثابة علم الجنس والله بمثابة علم الشخص فنكر الحق فى جانب الاول وعرفه فى جانب الثانى لان علم الجنس الموضوع معرفة لفظا نكرة معنى وهذا بمثابته فصح ان يشبه بعلم الجنس الذى هو النجم وان يشبه باسم الجنس الذى هو السنة وحينئذ يمكن ان يكون مراد السعد بالعلمية المثبتة والمنفية العلمية الشخصية ولا شك ان الاله وان قلنا انه صار علما ليس بمثابة علم الشخص بل بمثابة علم الجنس فلا مخالفة بينه وبين السيد اه بحروفه

على اصله كما قال الشيخ زاده الا انه ادخل ال فى خبر المبتدا لافادة الحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه كون اصله غير ذلك ومن الغرائب ما قيل اصله هاء ضمير غائب عليه لام الجر فصار له اى الكل له فادخل عليه ال وادغم وفخم واشبعت فتحة اللام الثانية فان قلت ان الراجح ان المأخوذ منه المصدر لا الفعل فلم جعل فى الاوجه السابقة الفعل قلت ما سبق على تقدير مضاف اى مصدر كذا وانما ذكروا الفعل الماضى لحكمة هى التنبيه على الحروف المعتبرة فى الاشتقاق وهى الموجودة فى الماضى لا الموجودة فى المصدر اذ كثير من المصادر كالخروج والقبول والمعرفة والدوران يشتمل على حروف لا نعتبر فيه وهذا تحقيق نفيس نبه عليه السيد الجرجاني فى حواشى الكشاف فان قلت هل يقصد بلفظ الله حال اطلاقه عليه تعالى دلالته على معنى المعبودية او التحيز او نحو ذلك مما مر قلت قال السيد فى حواشى الكشاف هو علم لا يقصد به الا الذات وذلك المعنى مرجح للتسمية فان قصد كان تبعا قال الشنواني وفيه وفى قولهم علم للذات المخصوصة تنبيه على انه لم يعتبر فيه صفة وبه صرح الشيخ ابو الحسن الاشعرى وغيره من المتقدمين والمتاخرين فالمسمى الذات فقط ومنعه صدر المتاخرين الفاضل الشيرازى وادعى انه اعتبر فيه صفة بجميع الكمالات واستحقاق المحامد ونحوهما مما لوحظ به الذات قال لان الذات من حيث هى غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن معناه معلوما لنا ولا يخفى انه لا دفع لهذا المنع لان المسئلة نقلية والجماعات ثقات وسنده مرفوع لانه يكفى فى علم المعنى ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجة عنه كما علم مما مر والمسمى على هذا القول بمجموع الذات والصفة ونقل عن شيخ الاسلام زكريا ايضا تنبيه العوض عن الهمزة هو ال بتمامها على انها بتمامها اداة التعريف

قوله ورب العرب الخ قال الشنواني... تنبيه با... فالله ... اه امير

كما هو راي الخليل وهو الاصح واللام وحدها والهمزة للتوصل للنطق
بالساكن على ان اللام وحدها اداة التعريف كما هو الراي الثاني كما في الحفيد
على المطول فان قلت العوض هنا اكثر من المعوض على الراي الاول
والمتعارف خلافه قلت لم يات بال هنا لمحض العوضية بل للتعريف ايضا
وان انسلخ بعد العلمية ومن هذا يعلم جواب ما يقال لم اختصت ال
بالعوضية وما مر من نحو قولنا وعوض عنها ال اقرب الى الراي الاول
وعليه يظهر توجيه جواز قطع الهمزة بقوتها بكونها جزء العوض
من الحرف الاصلي واما توجيهه بقوتها على الثاني فيمكن بيانه بان
الهمزة لما اجتلبت للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة فلما عوضت
اللام من حرف متحرك كان للهمزة دخل ما في العوضية فلهذا اجاز قطعها
وانما اختص جواز قطعها بالندا قيل لان الحرف يتمحض فيه للعوضية
ولا يكون فيه شائبة التعريف اصلا حذرا من اجتماع حرفي التعريف
يا وال وان كان اجتماع التعريفين المتغايرين غير محذور بدليل يا هذا
ويا عبد الله بناء على الصحيح من بقاء المنادى المعرف على تعريفه وزيادة
يا الندا وضوحا والقول بقصد تنكيره يرده يا الله بخلاف غير الندا
فان الحرف فيه على اصله ونظر فيه الرضي بان اجتماع حرفين في
احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا ينكر كما في لقد والا ان
قال الشنواني ويمكن ان يوجه اختصاص جواز القطع بالندا بانه
انسب لان الغرض فيه التنبيه وكثرة الحروف اتم تنبيها فليتامل اهـ
وكون ال للتعويض والتعريف انما ياتي على ان الله من الاله او من وله
اما على انه من لاه يلوه او لاه يليه فليست للتعويض كما هو ظاهر
هذا او قد قيل ان ال فيه للكمال اي الاله الكامل وقيل للعهد اي الاله
المعهود في اذهان المومنين المذكور بالسنتهم وهما فرعان عن كونها
للتعريف

للتعريف لان التي للكمال والتي للعهد من اقسام المعرفة وقيل زائدة لازمة
ومعنى زيادتها انها لا للتعريف ولا للتعويض ولا من نفس الكلمة ومعنى لزومها
ان حذفها لم يسمع ورد بان الاصل عدم الزيادة وقيل من نفس الكلمة
ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال واختاره ابو بكر بن العربي والسهيلي
ورد بامتناع تنوينه قال ابو حيان لان وزنه عليه فعلال وما على هذا الوزن
معروف اقول هذان القولان يحتملهما مذهب القائلين بان الاسم الكريم
علم مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق واقربهما البدا ولهما لان منهم ابن مالك
وقد صرح في شرح التسهيل بانه من الاعلام التي قارنتها وضعها ال وهذا يفيد
انها زائدة لازمة المبحث الثالث مذهب الجمهور ان الاسم الكريم عربي
وضعا وقيل عجمي وضعا واصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاها فعرب
بحذف الالف الاخيرة وادخال ال لان العبرانيين او السريانيين يقولون لاها
كثيرا ومعناه كما نقله الشوراني من له القدرة ورد بان قولهم لاها كثيرا
لا يقتضي كون الله معربا عن لاها لان المشابهة الحاصلة بين اللغتين
في شيء من حروف الكلمة لا يقتضي كون احداهما ماخوذة من الاخرى وعلى
تقدير الاقتضا فالحكم بان العرب اخذوا من العجم من غير عكس تحكم
محض كذا في الشنواني اقول قد يمنع التحكم بالترجيح بسبق لغة العجم
فان قلت كيف جعل القول الثاني معربا مع قول ابن السبكي في جمع الجوامع
المعرب لفظا غير علم استعملته العرب فيما وضع له في غير لغتهم وليس
في القران وفاقا للشافعي قلت مراده به المعرب المختلف في وقوعه في القران
بدليل قوله وليس في القران الخ اذ لا خلاف في وقوع العلم العجمي الوضع
فيه كابراهيم واسماعيل فلا ينافي تسمية مثل هذا العلم معربا كما يفيده
كلامه في شرح مختصر ابن الحاجب واكثر اهل العلم على انه الاسم الاعظم
لجمعه جميع صفات الكمال ولانه اعرف المعارف بلا خلاف وعدم الاستجابة

قوله بالعبرانية بكسر العين ويقال عبري والعبرانية لسان
بني اسرائيل من اليهود قوله بالسريانية نسبة الى سريانة
جزيرة كان بها نوح وقومه قبل الغرق لسانهم يشابه
اللسان العربي الا انه محرف قال ابن حبيب كان اللسان
الذي نزل به ادم من الجنة عربيا ثم حرف وصار سريانيا
افاده حواشي بسملة شيخ الاسلام اه امير

بعد ما استجماع شرائط الدعاء ومن ثم كان رئيس الاسماء المقدم عليها
الموصوف بها الجامع لجميع معانيها ولم يتكرر غيره في القران تكرره لانه
جاء فيه الفي مرة وخمسماية وستين مرة ولم يكن عند مشايخ الصوفية
لصاحب مقام كما نقله الخادمي عنهم ذكر فوق الذكر باسم الله مجردا
قال الله تعالى لنبيه قل الله ثم ذرهم وقال جماعة هو الحي القيوم
واختاره النووي قال ولهذا لم يذكر في القران الا في ثلاثة مواضع في البقرة
وال عمران وطه واعترضوا عليه بان المهيمن لم يذكر الا مرة واحدة
في الحشر فلو كانت قلة الذكر علة في الاعظمية لكان المهيمن اولى
بها من الحي القيوم اقول انما يتجه لو علل النووي الاعظمية بانه لم
يذكر في القران الا في تلك المواضع الثلاثة كما وقع في عبارة الشنواني
وكان تعليله بذلك من حيث القلة وقد يمنع الامر الاول بان الذي
في كلام غير واحد كالخطيب الشربيني والاشمونى ان النووي علل الذكر
في المواضع الثلاثة فقط بالاعظمية وعليه مشينا انفا وح لا يرد ذلك
الاعتراض لانه لم يجعل قلة الذكر علة في الاعظمية وبتسليم انه علل
الاعظمية بانه لم يذكر في القران الا في تلك المواضع الثلاثة قد يمنع
الامر الثاني لانه يجوز ان يكون تعليله الاعظمية بذلك لا من حيث
القلة بل من حيث مجموع امور ثلاثة خصوص هذه العدد الذي له مزيد
شرف وخصوص تلك المواضع التي لها مزيد شرف وورود خبر بانه فيها
فقد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال هو في ثلاث سور في البقرة
وال عمران وطه وقيل هو الرحمن وقيل هو ذو الجلال والاكرام وقيل هو
مبهم كليلة القدر وساعة الاجابة وعن الجنيد وغيره ان الاسم الاعظم
يختلف باختلاف احوال الداعي فكل اسم من اسمائه تعالى دعا به العبد ربه
مستغرقا في بحر التوحيد بحيث لا يكون في فكره حينئذ غيره تعالى فهو

الاسم

قوله واختاره النووي الخ عبارة شيخ الاسلام وشرحها للحلبي واختار الامام النووي تبعا لجماعة كونه تابعا لجماعة انه اى الاسم الاعظم الحي القيوم اى العالم بتدبير خلقه قال ولذلك اى لاجل كونه الاسم الاعظم عز وجوده لم يرد الا ورودا قليلا في القران وذلك في ثلاث مواطن في البقرة اى في سورة البقرة في اية الكرسي وفي سورة ال عمران في قوله تعالى الم الله لا اله الا هو الحي القيوم وفي سورة طه في قوله تعالى وعنت الوجوه للحي القيوم اى وهذا هو المراد بقوله في الحديث اسم الله الاعظم في ثلاث سور في البقرة وال عمران وطه ولو جعل الامام النووي مستنده ذلك لكان اولى لان العلة انه كانت هي القلة فما لم يات في القران الا مرة اولى بذلك وان كانت العلة خصوص الثلاثة يقال فما وجه ذلك اه بحروفه

... لو اتفق ... فيقول من قام ... بالامر اذا احفظه اه ابن عبد الحق

الاسم الاعظم بالنسبة اليه وقد سئل ابو يزيد البسطامي عن الاسم
الاعظم فقال ليس له حد محدود وانما هو فراغ قلبك لوحدانيته فاذا كنت
كذلك فافزع الى اي اسم شئت فانك تسير به من المشرق الى المغرب هذا
وفي الاسم الاعظم نحو من اربعين قولا وقد افرد بالتاليف واعظميته اما
باعتبار مدلوله واما باعتبار كثرة الثواب عليه او باعتبار اجابة الداعي به عاجلا
كما يوخذ من قوله صلى الله عليه وسلم في شانه اذا دعي به اجاب واذا سئل
اعطى البحث الرابع تفخم لام اسم الجلالة اي تغلظ اذا انفتح ما قبلها او انضم
تعظيما للاسم ليوافق تعظيم المسمى وزيادة في الفرق بينه وبين اللات اسم
الصنم وترقق اذا انكسر ما قبلها لان الكسرة تقتضي التسفل واللام المفخمة تقتضي
التصعد وفي الانتقال من التسفل الى التصعد من الثقل ما لا يخفى ويجوز الوجهان
اذا وقع قبلها حركة بين الكسر والفتح كامالة السوسي حركة الراء في يرى الله
وسيرى الله على احد وجهيه والتفخيم احسن لموافقته الاصل من الفتح وقيل
تفخيم لامه مطلقا طريقة لبعضهم نقل الفاضل خيرون ان بعض القراء يفخم لامه
مع الكسر ايضا ولا يجوز حذف الالف الساكنة التي هي بعد اللام قبل الهاء لفظا
فتفسد الصلاة بحذفها اذا وقع في البسملة او الحمدلة او تكبيرة الاحرام او
التشهد الثاني ولا ينعقد بما حذفت منه صريح اليمين اتفاقا وهل تنعقد به
كناية بان تنعقد به اليمين مع نيتها قولان مال الى الاول الرافعي وحكاه
عن ابي محمد الجويني والغزالي وامام الحرمين وعللوه بان الكلمة تجرى
كذلك على السنة العوام والخواص ونازع النووي في ذلك وقال ينبغي
ان لا تنعقد به اليمين مطلقا لان اليمين لا يكون الا باسم من اسمائه تعالى
او صفة من صفاته وهذه كلمة اخرى وليس حذف الالف من اللحن
الذي هو الخطأ في الاعراب حتى يقال ان اللحن لا يمنع الانعقاد ويجعل
كما لو قال والله بالرفع حيث ينعقد يمينا سواء نوى ام لا على المعتمد وبعد

البنية على قول القفال لكن حكى ابو عمرو وابن الصلاح وغيره عن ابي قاسم
الزجاجي ان حذف الالف لغة وجعل منها حذف الف الجلالة الاولى من
قول الشاعر «الا بارك الله في سهيل» اذا ما الله بارك في الرجال»
ولا يبعد حمل مثله على الضرورة كما فعل البيضاوي اقول الظاهر انه
كون حذفها لغة لا يجوز حذفها شرعا لان اسماء الله تعالى توقيفية
ولم يثبت عن الشارع حذفها وانما الثابت عند ثبوتها فلا نتعداه واما
حذفها خطا فهو الواقع زيادة في الفرق بين رسمه ورسم اللات اسم
الصنم وتبعيتها في الحذف الالف الثانية من الرحمن فكثرة وقوعه معه
وليناسب الحذف فيهما حذف الف اسم وفي حواشي الشهاب ان الالف
الثانية من الرحمن تحذف مع ال وبدونها ولم تحذف الالف الاولى منهما
ايضا لتاديته الى الاجحاف بهما ولم تحذف مع بقاء الثانية ايثارا لحفظ
صدرهما عن التغيير ولم تخفف الرحيم ايضا بحذف يائه لاشتباهه
ح بالرحم في الرسم وقد سبق مزيد كلام في ذلك فان قلت لم كتبوا
لفظ الله بلامين ولفظ الذي بلام واحدة مع استوائهما في اللفظ
وكثرة الكتابة ولزوم ال قلت لما كان لفظ الله تاما في باب الاسمية
لكونها معربا ابقوا كتابته على الاصل من وضع اللامين ولما كان لفظ الذي
ناقصا في باب الاسمية لكونه مبنيا ادخلوا النقصان في كتابته ولا يرد
كتابتهم اللذان بلامين مع انه مبني على الراجح لما فيه من ضرورة التثنية
التي هي من خصائص الاسماء المعربة وايضا لو حذفت احدى لامي الله
خطا لحصل اجحاف به والباس برسم اله مع واجب التفخيم لفظا وخطا
المبحث الخامس اختلف في اله الذي هو اصل الجلالة على الاصح فقال
البيضاوي انه وصف وقال الزمخشري انه اسم بدليل انه يوصف ولا يوصف به
لا تقول شيء اله وتقول اله واحد قال السيد الجرجاني وتحقيقه ان
الاسم اي

الاسم اي المقابل للفعل والحرف قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين
يقوم بها فيكون مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ منها خصوصية اصلا
ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بهذه الصفة ومثل ذلك يسمى صفة
وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى مصححا للاطلاق كالمعبود مثلا ويلزمه كوموصوف
معه لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام المعنى وقد يوضع لذات معينة
ولا يلاحظ معها شيء من المعاني القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة
كفرس وابل وقد يوضع لها اي لذات معينة ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك
على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا
لتعيين الاسم بازائه كاحمر اذا جعل علما على ذات فيها حمرة الثاني انه يكون
ذلك المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء
الالة والزمان والمكان وهذان القسمان ايضا من الاسماء والمعنى المعتبر
فيهما مرجح للتسمية فلا مصحح للاطلاق فلا يطردان في كل ما يوجد فيه ذلك
المعنى ولا يقعان صفة لشيء لكن ربما يشتبهان بالصفة والاخير اشد اشتباها
لان المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما اي الصفة والاخير
ومثار الفرق اي القسمين انهما يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفة وحيث
وجد في الاستعمال اله واحد ولم يوجد شيء اله مع كثرة دورانه على الالسنة
علم انه من الاسماء دون الصفات وهن احكم كتاب وامام وسائر ما اعتبر
فيه المعاني مع خصوصية ما للذات وبحث فيه الشهاب بما هو مذكور
في حواشيه فانظره ويوخذ من قوله وهكذا احكم كتاب الخ ان القسمين
ثاني القسمين اللذين ربما يشتبهان بالصفة والمراد بالذات ما يشمل
القائم بنفسه والقائم بغيره كالعلم والقدرة وبتعينها ما يشمل التعين
الشخصي والنوعي والجنسي وبابهامها عدم التعيين وانما اعتبرت الذات
مبهمة في الصفة لان الغرض الاصلي فيها الدلالة على المعنى المتعلق بالذات

واعتبار الذات لضرورة ان المعنى لا يتقوم بنفسه بخلاف نحو الامام والمقتل
والمفتاح فان الغرض الاصلى فيه الدلالة على الذات المتعينة بما تعلق
بها من المعنى كذا فى الشيخ زاده واعلم ان لفظ الله وضع للمعبود بحق
او باطل قال تعالى ومن يدع مع الله الها اخر لا برهان له به وقال تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وورد فى بعض الاذكار يا اله الالهة واحتج بهذا
من جوز شرعا اطلاق لفظ الله على المعبود بباطل لكن قال الشير وانى المشهور
انه لا يجوز ثم غلب بعد تعريفه بال على مفهوم كلى هو المعبود بحق من
غير ان يصل الى حد العلمية لذاته تعالى المخصوصة ثم صار بعد حذف
الهمزة والادغام علما لتلك الذات هذا ما عليه السعد التفتازانى
قال واما تشبيههم الاله بالنجم ففى مجرد الغلبة لا فى العلمية وقيل بل المعرف
ايضا علم لها بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير بحذف
الهمزة وادغمت فى اللام مع التفخيم على ما مر وهذا ما عليه السيد الجرجانى
وغيره وعليه فالاله قبل التغيير وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انه
قبل التغيير اطلق على غيره من المعبودات اطلاق النجم على غير الثريا
فتكون غلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فتكون غلبة
تقديرية واما اله منكر فلا غلبة فيه اصلا وقيل انه لفظ اله وضع
للمعبود بحق واطلاقه على غيره خروج عن اصل وضعه المبحث السادس
اختص اسم الجلالة بامور لفظية ومعنوية منها انه لم يتسم به غيره تعالى
قال تعالى هل تعلم له سميا ومنها انه جامع لجميع معانى الاسماء وجميع
صفات الكمال كما مر ومنها انه الاسم الاعظم عند الجمهور كما مر ومنها
انه متبوع غيره من الاسماء الحسنى كما مر ومنها انه لا يكفى فى الشهادتين
غيره ومنها انه لا يدخل بالصلاة الا به ومنها انه لم يتكرر غيره فى القران
مثل تكرره فيه كما مر ومنها انه اعرف المعارف اتفاقا كما مر والخلاف
ايضا

ايضا معرفى الاعرف بعده ومنها تفخيم لامه على ما مر وان كان من القرا
من كان يغلظ اللام المفتوحة اذا تقدمها صاد او طاء مفتوحتين او ساكنة
ومنها جواز قطع همزة ال فيه وصلاح الندا كما مر ومنها اختصاصه
بالتاء القسمية واما نحو ترب الكعبة وتا الرحمن فنادر ومنها اختصاص
بايمن القسمية بلغتها ومنها تعويضهم من حرف القسم ثم انه مبما نحو
اللهم ومنها تعويضهم من القسم الداخل عليه الهمزة او ها واللام نحو
الله او ها الله او لله لا فعلن ومنها اجتماع حرف الندا وحرف التعريف
معه ومنها اجتماع العوض والمعوض عنه معه فى قول الشاعر
انى اذا ما حادث الما — اقول يا اللهم يا اللهما
وان كان شاذا ومنها انه ان حذفت منه الالف بقى على صورة لله وان
حذفت اللام بعدها ايضا بقى على صورة له وان حذفت اللام الثانية ايضا
بقى على صورة الضمير اقول وان حذفت احدى لاميه فقط بقى على صورة
اله ومنها ان الاسماء الحسنى كلها تصلح للتخلق بها الا هذا (الاسم الكريم) فانه للتعلق
دون التخلق قاله القشيرى ومنها صحة كونه قافية لجميع القصيدة كما
فى القصيدة التى اولها
ان ابطات غارة الارحام وابتعدت — فاقرب الشى منها غارة الله
قال فى مراة المحاسن وليس ذلك من الايطا المعيب فى القوافى لان علة عيبه
استثقال المعاد والدلالة على عجز الشاعر وذلك منتف هنا فان هذه
القافية لا اطيب ولا احسن ولا اخف على اللسان والقلب والسمع منها
ومنها ما مر من كثرة الخلاف فيه فانها لا توجد فى غيره قال السيد الجرجانى
اعلم ان العقلا كما تاهوا فى ذات الله تعالى وصفاته لاحتجابها بانوار
العظمة والكبريا واستتار الجبروت والرهبوت كذلك تحيروا فى لفظ الله
كانه انعكس اليه من مسماه اشعة من تلك الانوار فبهرت اعين المستبصرين

عن ادراكه فاختلفوا فيه اختلافا كثيرا المقصد الرابع فى الرحمن الرحيم

وفيه ستة مباحث المبحث الاول الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة مشتقتان من رَحُمَ بضم الحا منقولا من رَحِمَ بكسرها لاطراد نقل الفعل المتعدى الى فَعُلَ بالضم فى بابي المدح والذم او من رَحِمَ بكسرها مجعولا لازما بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا كقولك زيد يعطى اى يصدر منه الاعطاء قاصدا الرد على من نفى عنه اصل الاعطاء فاندفع ما اورد على الثانى المشهور اعنى اشتقاقهما من رَحِمَ بكسر الحاء من كونه متعديا والصفة المشبهة انما تصاغ من لازم على انه انما يحتاج الى جعلهما من غير المتعدى على ظاهر قولهم صفتان مشبهتان من انهما كذلك حقيقة وهو احد قولين كما ستعرفه فان قلت كيف يدعى اللزوم وقد ورد رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما بالاضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسع كما بينه النحاة فى باب الظروف واورد على قولهم موضوعتان للمبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة فى خمس فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول وفَعِل وفَعِيل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما الرحمن اى لان وزنه فعلان فظاهر واما الرحيم فلانه هنا غير عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعيلا انما يعد منها اذا كان عاملا النصب واجيب بان المحصور اى الهيئة والوضع فى الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان يفيدانها اى ذات الحروف والاستعمال بالمادة لجواد على انه قد يمنع كونهم قصروا المحصر فى الخمس كذا فى الشنوانى اقول يحتمل عمل رحيم هنا النصب بعد احذف ايذانا بالعموم فيكون ثم منعول صيغة مبالغة ولا اشكال فيه على هذا الثانى ان المبالغة هي ان تنسب للشيء اكثر مما له وهذا لا يتاتى فى صفاته تعالى لانها فى نهاية الكمال واجيب بان المبالغة المعتبرة بما ذكر هي المبالغة البيانية وليست مرادة هنا

قوله المقصد الرابع الخ قال العلامة الحلبى ثم لما تكلم على لفظ الجلالة شرع يتكلم على لفظ الرحمن الرحيم فقال والرحمن الرحيم اى هذان اللفظان اسمان تثنية اسم بمعنى الصفة اى كثير الرحمة بحسب الاصل وترك العاطف لانه قصد حكاية اللفظ الواقع فى البسملة وهما فى الاصل اى بحسب الوضع من الصفات المشبهة وزن الاول فعلان ووزن الثانى فعيل بنيا واشتقا للمبالغة اي لاجل افادة المبالغة بمعنى التكثير فى معناهما كما او كيفا كما هو المعروف فى معنى صيغ المبالغة عند اهل العربية والمراد انهما تفيد ذلك بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة وجعل المبالغة بمعنى التكثير فى المعنى يندفع ما قيل المبالغة ان تنسب للشيء غير ما هو له وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك على ان جعلها بمعنى التكثير قد يتوقف فيه لقول بعضهم صفات الله تعالى التى جاءت على صيغة المبالغة كلها مجاز لانه لا مبالغة فى صفات الله تعالى لانها متناهية فى الكمال والمبالغة ان تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك ونفى وعدم قبول صفات الله تعالى للزيادة والنقص واضح فى صفات الذات دون صفات الله الافعال وجعل افادتهما للمبالغة بحسب المادة اي ذات الحروف والاستعمال لا بحسب الصيغة اي الهيئة والوضع يندفع ما قيل فى جعل الرحمن الرحيم صيغتين من صيغ المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين نظر وايضا صيغ المبالغة منحصرة فى خمسة وهى فعال ومفعال وفعول بكثرة وفعل وفعيل بقلة ورحمن ليس منها ورحيم وان كان فعيلا الا ان فعيلا لا يكون منها الا انه كان عاملا للنصب نحو رحيم فلانا ورحيم هنا ليس عاملا ولا صالحا للعمل لان فعله لازم على ما سياتى ولابد ان يكون فعيلا محولا عن اسم فاعل ورحيم ليس محولا عن اسم فاعل ومن ثم قالوا ان كريما وظريفا ليسا من صيغ المبالغة لانهما لم يحولا عن اسم فاعل وحاصل الجواب انه هذه الصيغ الخمسة هي المفيدة للمبالغة وضعا بالصيغة وهاتان الصفتان انما يفيدانها استعمالا لا بالمادة ومن ثم زادت المبالغة وكثرت بزيادة الحروف وكثرتها كما سياتى وابتنائهما واشتقاقهما من مصدر رحم وهو الرحمة كغضبان من الغضب الذى هو مصدر غضب وعليم من العلم الذى هو مصدر علم ففى الكلام مضاف محذوف وهو اولى من تاويل البنا بالاخذ ومن جعله مبنيا على القول الضعيف وهو قول بعض من البصريين ان الصفات مشتقة من الفعل المشتق من المصدر فان قيل الصفة المشبهة لا تبنى وتشتق الا من مصدر الفعل اللازم ورحم متعد اجيب بان الامام البلقينى جعله مستثنى حيث قال ليس لنا فعل متعد جاء منه فعيل وفعلان الا رحم وهذا دليل على عظم هذه الصفة واتساعها انتهى وان المراد اللزوم ولو بحسب التنزيل او الجعل ورحيم لازم بالتنزيل او الجعل فبنى على انهما انما بنيا واشتقا من مصدر رحم بتنزيله اي رحم منزلة الفعل اللازم بان قصد اثبات معناه لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول كقولك زيد يعطى ردا على من انكر وقوع اصل الفعل الذى هو الاعطاء منه او بجعله اي او بعد جعله اى رحم لازما وذلك بسبب نقله واخراجه من باب فعل بالكسر الذى هو باب الصفات المنفكة عن النفس اى بحسب الوضع والا فقد يستعمل فعل بالكسر للصفة اللازمة نحو شره ونهم الى باب فعل بالضم الذى هو باب الصفات اللازمة للنفس بحسب الوضع والا فقد يستعمل فعل بالضم للصفة المنفكة عن نفسه وهذا النقل